

ترجيح استمرار تباطؤ اقتصاد دبي حتى 2022

اقتصاد دبي جزاء الحرب التجارية بين واشنطن وبكين وانخفاض مستوى الطلب إقليمياً بسبب العقوبات على إيران المجاورة.

ونما إجمالي الناتج الداخلي في دبي بنسبة 4.8 بالمئة عام 2013 قبل أن يبدأ في التراجع ويتسارع العام الماضي بعد تراجع قطاع العقارات والركود في عدد السياح.

وكانت الإمارة تتوقع استقطاب 20 مليون زائر سنوياً بحلول العام المقبل عندما تستضيف معرض إكسبو الذي يستمر لستة أشهر.

لكن عدد السياح بلغ أقل من 16 مليوناً خلال العامين السابقين، بحسب أرقام رسمية ذكرت أن دبي استقبلت 8.3 مليون زائر في النصف الأول من العام الجاري.

ويشهد سوق العقارات، الذي يساهم بنحو 7 بالمئة في إجمالي الناتج الداخلي، تراجعاً منذ منتصف العام 2014 مع انخفاض أسعار البيع والإيجارات بنسبة الثلث.

وكان حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قد أعلن الإثنين الماضي عن تأسيس لجنة للتخطيط العقاري تعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العقارات.

وأتخذت الإمارة سلسلة إجراءات خلال العام الماضي لتعزيز اقتصادها وجذب المستثمرين الأجانب عبر تسهيل قوانين الإقامة والأعمال التجارية، بما في ذلك السماح للأجانب بامتلاك مشاريع تجارية بشكل كامل خارج مناطق التجارة الحرة.

دبي - توقعت وكالة ستاندارد أند بورز للتصنيف الائتماني أن يتواصل التباطؤ الذي يشهده اقتصاد إمارة دبي منذ خمس سنوات حتى العام 2022.

وأرجعت الوكالة في تقرير حديث ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وتدهايات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاضطرابات السياسية.

وأفاد خبراء الوكالة بأن مستوى النمو في دبي تأثر بالتراجع في قطاعي العقارات والسياحة، الأساسيين بالنسبة للإمارة.

وأشاروا إلى أن قيمة الدين العام في دبي بلغت حوالي 124 مليار دولار، أي ما يعادل 108 بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي، بين الحكومة والشركات المرتبطة بالدولة.

ونما إجمالي الناتج الداخلي للإمارة بنسبة 1.94 بالمئة فقط العام الماضي، في أدنى مستوى منذ العام 2010 عندما كانت دبي لا تزال في مرحلة التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية وعاجزة عن سداد ديونها.

لكن الوكالة أشارت إلى أنها تتوقع أن يبلغ النمو نسبة 2.4 بالمئة هذا العام، خصوصاً بسبب استكمال المشاريع المرتبطة بمعرض "إكسبو 2020" الدولي الذي سيقم افتتاحه في أكتوبر العام المقبل.

وتتوقع ستاندارد أند بورز أن يعود النمو الاقتصادي للإمارة إلى نحو اثنين بالمئة بحلول العام 2022.

ورجّحت الوكالة بأن تتباطأ تجارة الترانزيت التي تساهم بشكل كبير في

الحريري يشدد إجراءات التقشف لخفض عجز الموازنة

ستاندارد أند بورز تحذر من خطر فك ارتباط الليرة اللبنانية بالدولار



حسابات معقدة

دفعت الهواجس المتعلقة باحتمال انهيار الاقتصاد اللبناني، الحكومة إلى الإسراع في شحذ أسلحة سياسة التقشف، الأمر الذي يضع الدولة في اختيار مفصلي بشأن كيفية مواجهة كافة التحديات المتعلقة بإصلاح الاختلالات المالية المزمنة في موازنة العام الحالي، وتقادي مخاطر فك ارتباط الليرة بالدولار.

استثنائية الدفاع عن ذلك النظام القائم منذ عقدين، وترسيخ استقرار متانة النظام المالي رغم الأزمة الاقتصادية الحادة.

وقال الحريري إن "التحدي يكمن في منع عبء الدين العام من التفاقم أكثر من ذلك".

وأضاف "استراتيجيتنا هي العمل على تثبيت المشكلة التي نواجهها على الوضع الحالي. فاهم شيء هو عدم تفاقم المشكلة، أليس كذلك؟".

وتابع "لذا ما فعله هو إصلاح مشكلة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والهبوط بالعجز إلى 7.6 بالمئة هذا العام، ونرغب في خفض هذه النسبة إلى 7 بالمئة العام المقبل أو ربما أقل بقليل".

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية حادة تجلّت في تصاعد الدين العام، الذي بلغ، وفق بيان لوزارة المالية في الربع الأول من العام 2019، نحو 86.2 مليار دولار، ما يشكل نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت وكالة فيتش قد خفضت الشهر الماضي تصنيفها الائتماني للبنان إلى درجة سي.سي.سي من بي سبب مخاوف متعلقة بخدمة الدين.

وقفزت تكاليف التامين على ديون لبنان السيادية إلى مستوى قياسي الأسبوع الماضي في ظل تنامي التوترات مع إسرائيل والتي تضاف إلى المخاوف بشأن الوضع المالي للدولة.

وأظهرت بيانات من أي.آتش.أس ماركت ارتفاع مبادلات مخاطر ائتمان لبنان لخمس سنوات إلى 1205 نقاط أساس، بزيادة تسع نقاط أساس عن مستوياتها السابقة.

وبعد أن عانت البلاد لسنوات من انخفاض معدلات النمو، تبدو الحاجة إلى الإصلاحات التي توقفت لفترة طويلة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لوضع المالية العامة للدولة على مسار مستدام. ويرى الحريري أن تسريع وتيرة الإصلاحات من شأنه أن يساعد على تفادي سيناريو مشابه لذلك الذي واجهته اليونان عندما انزلت في أزمة ديون قبل تسعة أعوام واضطرت إلى تبني إجراءات تقشفية صارمة تحت إشراف دقيق من الدائنين الدوليين.

بوينغ تستكمل تعديلات الطائرة 737 ماكس

وقبل أشهر، كانت الشركة مستعدة لتقديم تعديلاتها على النظام المضاد للانهايار، لإدارة الطيران الفيدرالية الأميركية، قبل أن يطلب منها مراجعة نسخها أو توفير معلومات إضافية.

ولذلك توقعت المصنعة أنه من الممكن ألا تتمكن بوينغ هذه المرة من إعادة طائراتها للجو خلال الجدول الزمني، الذي تريده، حيث لا يزال أمامها عائقان.

ويتمثل التحدي الأول في إعلان الجهة التي تضم السلطات التنظيمية الأساسية للملاحة الجوية، شككتها الإدارة الفيدرالية الأميركية بعد انتقادات لصلاتها الوثيقة مع بوينغ، في 30 أغسطس أنها تحتاج لوقت إضافي لدراسة وتوافق التعديلات في 737 ماكس.

بوينغ أنهت تعديل النظام المضاد للسقوط الذي اعتبر المسؤول عن كارثتين في إندونيسيا وإثيوبيا قبل 6 أشهر

وتضم الجهة المسماة "فريق المراجعة الفنية المشتركة بين السلطات" الأجهزة التنظيمية الجوية الأسترالية والبرازيلية والكندية والإندونيسية والصينية واليابانية والسنغافورية والأوروبية.

أما العائق الثاني فيتمحور بالأساس حول مسألة إعداد الطيارين والتي ينقسم حولها الأميركيون والأوروبيون والكنديون.

ويريد الأوروبيون والكنديون تدريب الطيارين على طائرة مزودة ببرمجة تحاكي 737 ماكس، فيما يقول الأميركيون إن الطيارين الذين يملكون خبرة في طائرة 737 أن جي، النسخة السابقة لماكس، لا يحتاجون إلا لتدريب عبر الكمبيوتر أو الأيباد.

وبينما لم تنلق الشركة سوى طلبية كبيرة فقط منذ شهر مارس الماضي، فإن خبراء الطيران يرون أنه من الصعب على الزبائن إلغاء طلبياتهم القديمة.

نيويورك - دخل عملاق صناعة الطائرات الأميركية شركة بوينغ في المرحلة الأخيرة لتطبيق التعديلات المطلوبة بهدف رفع حظر الطيران عن طرازها المثير للجدل 737 ماكس.

وتسبب سقوط طائرتين من هذا الطراز، أكثر طائرات العالم مبيعاً، خلال بضعة أشهر قليلة، في أزمة عميقة للشركة أدت إلى تجميد تسويقها ورفض شركات الطيران إتمام الصفقات المبرمة مع بوينغ.

وأكدت مصادر مقربة من الملف لوكالة الصحافة الفرنسية، رفضت التكيف عن هويتها، أن الشركة الأميركية أنهت العمل على تعديلات في النظام المضاد للسقوط الذي اعتبر المسؤول عن كارثتين في إندونيسيا وإثيوبيا قبل ستة أشهر.

وتواصل بوينغ أيضاً العمل على إجراء تعديلات في نظام السيطرة على الطيران الذي رصدت إدارة الطيران الفيدرالية الأميركية ثغرات فيه، بحسب مصدر آخر.

ويطلب إصلاح المشكلة تحدياً لبرمجيات نظام السيطرة على الطيران، وليس استبدالاً للمعدات الموجودة فيه، الذي يتطلب وقتاً أطول ويكلف أكثر، بحسب المصدر نفسه.

ومن المقرر أن تعرض الشركة تلك التعديلات على الجهات التنظيمية هذا الشهر حتى تتمكن طائراتها من العودة إلى الجو خلال الربع الرابع من العام.

وقال المتحدث لوكالة الصحافة الفرنسية الثلاثاء الماضي، إن "أفضل تقديرنا أن ماكس ستعود للخدمة ابتداء من مطلع الربع الرابع من العام الجاري، أي في أكتوبر المقبل.

ويتوقع أن يقدم الرئيس التنفيذي لبوينغ دينيس مولنبرغ معلومات دقيقة حول التعديلات التقنية التي أجرتها الشركة على نظام السيطرة على الطيران خلال مؤتمر صحفي في 11 سبتمبر في كاليفورنيا.

وتقول السلطات الأميركية من جهتها إن اختيار موعد اختبار الطيران الضروري لتحديد ما إذا كانت 737 ماكس ستعود للخدمة يعتمد على التقدم في التعديلات المطلوبة من الشركة.

وقال "أعتقد أن صندوق النقد الدولي لديه معايير محددة لا نتبعها، خاصة في ما يتعلق بالليرة اللبنانية. هذا أمر نشعر بحساسية بالغة حياله".

وأوضح أن اختلاف الآراء بشأن سياسة سعر الصرف كان مصدر الخلاف الوحيد بين الحكومة وصندوق النقد.

وكانت الحكومة تجري مشاورات مع صندوق النقد بشأن كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية في البلاد.

ويؤكد صندوق النقد أن معدلات النمو السنوي هبطت إلى ما بين 1 إلى 2 بالمئة، من 8 إلى 10 بالمئة في السنوات الأربع التي سبقت اندلاع الحرب في سوريا.

وقال الحريري إن "لبنان ليس بحاجة إلى الدخول في أي برنامج مع صندوق النقد لأن لديه بالفعل خطة طموحة للإصلاح الهيكلي بالاتفاق مع الجهات المانحة، والتي من شأنها أن تساعد في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو".

وفي العام الماضي، تعهدت حكومات أجنبية ومؤسسات مانحة خلال مؤتمر في باريس، بتقديم تمويل قيمته 11 مليار دولار إلى لبنان من أجل برنامج استثمار في البنية التحتية لمدة 12 عاماً، لكن شريطة تنفيذ البلاد للإصلاحات.

وكان البنك الدولي قد حذر في مارس الماضي من تداعيات اقتصادية خطيرة على الاقتصاد اللبناني نتيجة تباطؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، التي تسد حاجته إليها ليتمكن من احتواء مخاطر ديونه الكبيرة.

وقال فريد بلحاج، نائب رئيس البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حينها، إن "الإصلاحات رغم البدء بها لا ترتقي حتى الآن إلى المستوى المطلوب".

وأكد أن تعهدات مؤتمر سيدر بمساندة لبنان مشروطة بتنفيذ إصلاحات محددة وأنها لا تزال تنتظر خطوات الحكومة اللبنانية لتمهيد الطريق لتدفق الأموال.

ويأمل الشباب اللبناني في أن تكون الوعود بتوفير 900 ألف فرصة عمل من خلال برنامج الحكومة لإعمار البنية التحتية الذي حملته بيروت إلى مؤتمر سيدر، فرصة حقيقية لبناء مستقبلهم. ولكن مراقبين يرون أن هذه الوعود مستحيلة وأن هذا البرنامج الذي يتوقع أن يستمر 10 سنوات لا يمكنه توفير حوالي 90 ألف وظيفة سنوياً.

ويقول اقتصاديون وسياسيون إن نسب العجز الكبيرة في الموازنات على مدى الأعوام الماضية ترجع بالأساس إلى الهدر والفساد والسياسات الطائفية.

وأطلق لبنان صفارات الإنذار الإثنين الماضي بالإعلان عن دخول البلاد في حالة طوارئ اقتصادية وأن الحكومة بدأت العمل على خطة لتسريع إصلاحات تتعلق بالمالية العامة.

وأعلن الحريري حينها القرار، وذلك لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد منذ سنوات طويلة.

وقال في تصريحات للصحافيين في ختام اجتماع اقتصادي عُقد في القصر الرئاسي بدعوة من الرئيس ميشال عون، لقد "قررنا إعلان حالة طوارئ اقتصادية".

وتابع "لدينا فرصة ستة أشهر بعد تصنيف لبنان الائتماني الأخير حتى لا تصبح حالتنا كحالة الدول التي انهارت".

وتعيش البلاد أصلاً حالة طوارئ اقتصادية في ظل اتساع تداعيات الأزمة، إذ اصطدمت الحكومة الجديدة إثر توليها مهامها قبل أشهر بواقع صادم على مستوى العجز المالي، وهو ما دفع المؤسسات المالية الدولية للدعوة إلى الإسراع في وقف هذه "الدوامة المدمرة".

ويشكك صندوق النقد الدولي في قدرة لبنان على بلوغ العجز في موازنة 2019 المستوى المستهدف عبر تحقيق الإيرادات المتوقعة وتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية بعد سنوات طويلة من تسيير شؤون الدولة بصورة ارتجالية.

ورجّح الصندوق في يوليو الماضي أن يتجاوز العجز في الموازنة المستوى الذي تستهدفه الحكومة البالغ 7.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بكثير.

وحذرت ستاندرد أند بورز غلوبال أمس من أن لبنان يواجه خفصاً جديداً للتصنيف الائتماني واختباراً محتملاً لربط عملته إذا تسارعت وتيرة استنزاف احتياطياته المحدودة من النقد الأجنبي.

ولكن رئيس الوزراء اللبناني أكد أن إبقاء سعر الليرة عند 1500 للدولار هو السبيل الوحيد المستقر للمضي في إصلاحات الحكومة.

وظلت الليرة مربوطة بالدولار عند مستواها الراهن لأكثر من عقدين، وينظر إلى هذا الارتباط باعتباره إحدى ركائز الاستقرار المالي في البلاد.

وتابع الحريري أن بلاده لا تفكر في اللجوء إلى برنامج من صندوق النقد بما أنه سيركز تحديد تسعير العملة لقوى السوق.

